بارتفاع 43 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

«KIB» يحقق 3.2 ملايين دينار صافي أرباح بنهاية النصف الأول من 2022

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن نتائجه المالية خلال الستة أشهر الأولى من السنة والمنتهية في 30 يونيو 2022، محققاً ضمن النصف الأول من العام صافي أرباح عائدة على مساهمي البنك بمبلغ 3.2 مليون دينار كويتي تقريبا أي بنسبة نمو 43 في المئة، وبربحية للسهم بلغت 0.53 فلساً.

ومع حفاظه على جودة ونوعية أصوله وتحسينها باستمرار، نمت حجم المحفظة التمويلية بمبلغ 482 مليون دينار كويتي لتصل إلى إجمالي 2.60 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من العام 2022، بالمقارنة مع مبلغ 2.12 مليار دينار كويتي في نهاية نفس الفترة من العام الماضي، محققة بذلك نموا بنسبة 23 في المئة. وقد ساهم ذلك في تسجيل نموا ملحوظ في أصول البنك بنسبة 22 في المئة، حيث وصلت قيمتها الإجمالية إلى حوالي 3.52 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2022، مقارنة بمبلغ 2.89 مليار دينار كويتي تقريبا بنهاية يونيو من العام الماضي.

وفي معرض تعليقه على نمو مؤشرات وعوائد البنك المالية، والتي انعكست على نتائجه خلال الستة أشهر الماضية، أكد الشيخ / محمد جراح الصباح، رئيس مجلس الإدارة بأن KIB لازال مستمراً في اتباع نهج تحولي يقود مسيرته نحو نجاحات بمستويات جديدة، ويضمن حفاظه على مسار نمو مستدام، مع إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بأركان استراتيجيته المتكاملة والمطورة، والتي أفاد الجراح بأن البنك لايزال قائما على تطبيق خططها، وذلك عبر تبنيه لنموذج عمل أكثر حداثة واستدامة ومرونة، ورؤية تقدمية تستجيب وتتفاعل مع التغيرات السريعة في السوق المحلي والإقليمي وتواكب بيئة عمله التشغيلية وتطوراتها التكنولوجية.

كما كشف الجراح عن زيادة حجم محفظة الاستثمارات الأوراق المالية لـ KIB (بما يشمل الاستثمارات في الصكوك عالية الجودة)، بمبلغ 57 مليون دينار كويتي تقريبا أي بنسبة 24 في المئة، لتصل إلى حوالي 298 مليون دينار كويتي في نهاية النصف الأول لعام 2022، مقارنة مع 241 مليون دينار كويتي تقريبا للنصف الأول من العام الماضي، ووفقاً لما قاله الحراج فإن البنك قد قام بتحقيق هدفاً رئيسياً ضمن أركان استراتيجيته، والمرتبط بتوسيع نطاق أنشطته التمويلية والإستثمارية محلياً وإقليمياً، وكذلك على المستوى الدولي عبر المساهمة في صفقات التمويل المشترك لأكبر المؤسسات العالمية.

مضيفاً: «وكجزء من استراتيجيتنا أيضاً، حرصنا في KIB منذ البداية على وضع سياسات قوية وتعيين أفضل المنهجيات، وذلك فيما يتعلق بالممارسات التحوطية الناجحة لإدارة المخاطر، والتعامل والتكيف مع تداعياتها بما يضمن للبنك الاستمرارية الكاملة في أعماله وإبقاؤه على منحى يواصل عليه تقديم عوائد مجزية ونامية لكل من مساهميه ومودعيه».

ومن جانبه، صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في KIB، رائد جواد بوخمسين، بأن البيانات المالية المرحلية للنصف الأول من 2022 شهدت أيضاً نموا ملحوظاً في الودائع، بحيث ارتفعت حسابات المودعين في البنك بحوالي 512 مليون دينار كويتي، تقدر بنسبة 29 في المئة، وصولاً إلى 2.29 مليار دينار كويتي تقريبا كما في 30 يونيو 2022، مقارنة بـ 1.78 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2021.

مشيراً ضمن سياق متصل إلى بلوغ حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك لـ246 مليون دينار كويتي تقريبا، مع إثبات جدارته في الحفاظ على معايير جيدة لكفاية رأس المال، لافتاً إلى تحقيق 16.6 في المئة من معيار كفاية رأس المال المطابق لتعليمات «بازل 3» حتى نهاية النصف الأول لـ 2022، ليتمكن بذلك من الاستمرار في تجاوز الحد الأدنى للمستويات المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي.

التصنيف الائتماني

ونوه بوخمسين إلى استمرار وكالة «فيتش» العالمية بتثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل (Long-term IDR) لـ KIB عند «A»، وتثبيت القدرة الذاتية (VR) له أيضاً عند «bb-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما ذكر أن هذه التصنيفات لـ KIB تعكس متانة مركزه المالي وجدارته الائتمانية ضمن إطار محركات التصنيف الرئيسية.

وفي ختام البيان، أكد كل من الجراح وبوخمسين على التزام إدارة KIB التنفيذية المتواصل بتحسين أداءه وتحقيق أهداف البنك ضمن ركائز استراتيجيته المتكاملة، بما تتضمن تطوير أعماله المالية والمصرفية الشاملة وتعزيز كفاءة عملياته التشغيلية، إضافة إلى الارتقاء بأنظمته وبنيته التحتية التكنولوجية، مع تعزيز البنية الرقمية لأعمال البنك بأحدث المفاهيم العالمية، فضلاً عن الاستثمار بشكل أساسي في رأس ماله البشري مع خطط للنهوض بالكوادر الوطنية والتركيز على المواهب الطموحة.

كما لفتا من جهة أخرى، إلى تفعيل دور البنك التنموي في المجتمع ضمن برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية، والذي يأتي في طليعة أولويات KIB الاستراتيجية، مكثفاً جهوده في توسيع نطاق مبادراته ومشاركاته المجتمعية المتنوعة، بما يجعله أكثر شمولاً، وبمساهمات فعالة على جميع الأصعدة، الاجتماعية، والبيئية، والإنسانية، والوطنية منها وما إلى ذلك.

كذلك، أكد كل منهما بأن البنك لازال يواصل أعماله الداخلية بممارسات مؤسسية مسؤولة ومستدامة، تحت مظلة أدارة البيئة والمجتمع وحوكمة الشركات، وتطبيقاً لبنود الاتفاق الدولي للأمم المتحدة (UN Global Compact)، كونه أول مؤسسة مصرفية فالكويت تنضم لها.

كلمة شكر

وأثنى كل من الجراح وبوخمسين على جهود طواقم عمل البنك المتفانية، وتقدما لهم بالشكر الجزيل على مساهمتهم الفعالة والموثوقة في تحقيق نتائج إيجابية على نحو متصاعد، والشكر موصول لبنك الكويت المركزي لدعمه المتواصل ومساندته الدائمة، مثمنين دورهم الرقابي والإشرافي المتميز. كما قدما الشكر للسادة أعضاء مجلس الإدارة والفريق التنفيذي على الدعم والتوجيه المتواصل الذي يقدمونه من أجل تعزيز تواجد علامة KIB التجارية، محلياً وإقليمياً.

الشيخ محمد جراح الصباح

رائد جواد بوخمسين

«الوطني» ينظم حلقة نقاشية عن التحول من مؤشر سعر الفوائد «الليبور»

استضاف بنك الكويت الوطني حلقة نقاشية تم تنظيمها من قبل مجموعة الخزينة في البنك لتوعية عملائه بعملية التحول من استخدام مؤشر سعر الفوائد الليبور LIBOR إلى مؤشرات الأسعار المرجعية الجديدة للفائدة وأهمها مؤشر السوفر. وحضر الحلقة أكثر من 50 ممثلا لنحو 20 شركة ومؤسسة كويتية مختلفة.

وخلال الحلقة النقاشية أوضح فريق مجموعة الخزينة الجدول الزمني الذي أعلنت عنه العديد من الجهات ومنها هيئة الرقابة المالية البريطانية (FCA) للتحول من الليبور إلى مؤشرات الأسعار المرجعية الجديدة للفائدة، والذي بدأ اعتباراً من 31 ديسمبر 2021 لعملات الجنيه الإسترليني واليورو والين الياباني، فيما بدأ لآجال أسبوع وشهر للدولار مع نهاية 2021، على أن يكون بنهاية يونيو 2023 لباقي الآجال الخاصة بالدولار.

وجرى خلال الحلقة تسليط الضوء على المعيار الجديد الذي يعتبر أكثر تماشياً مع أسعار الفائدة على التمويل حيث يوفر أسعاراً واقعية مبنية على معاملات فعلية بشكل يومي، وذلك بالمقارنة مع مؤشر الليبور الذي كان يقدم أسعاراً تقديرية للفوائد.

وقدم فريق مجموعة الخزينة شرحاً وافياً لآلية عمل المعيار الجديد، كما قاموا بالرد على الاستفسارات والتساؤلات التي طرحها المشاركون وتناولت الهدف من استبدال مؤشر الليبور بالسوفر.

وأكدوا على أن السوفر (SOFR) هو مؤشر لقياس سعر الاقتراض اليومي النقدي بسندات الخزينة المقومة بالدولار الأمريكي، وأنه يعتمد بالكامل على المعاملات، ويتم الإعلان عنه من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ وهو ما يعني أسعاراً أكثر شفافية وأقل عرضة للتلاعب.

كما بينت الحلقة النقاشية أن الانتقال من الليبور LIBOR إلى السوفر SOFR سيكون له تأثير على العديد من الجوانب، بما في ذلك التعديلات على العقود والعمليات والأنظمة. موضحين أن الجهات التنظيمية حول العالم ومنها بنك الكويت المركزي قد أصدرت تعليمات بتقليص التعامل بالليبور والتأكد من أن جميع القروض الجديدة بالدولار الأمريكي يجب أن تستخدم أحد الأسعار المرجعية الأخرى.

وبهذه المناسبة قال رئيس إدارة مبيعات وخدمات الخزينة في بنك الكويت الوطني، نافع العبهول: «تشكل هذه الحلقة النقاشية تجسيداً لحرص البنك على مد جسور التواصل المباشر مع عملائه واطلاعهم على المستجدات وكذلك تقديم الإرشادات لعملية الانتقال لمؤشرات الأسعار المرجعية الجديدة للفائدة، بالإضافة إلى مساعيه لإبقاء كافة أصحاب المصالح على اطلاع دائم على التطورات خلال المراحل المختلفة لعملية الانتقال.»

وأضاف العبهول أن البنك يسعى دائماً إلى أن يكون الأقرب إلى عملائه وضمان حصولهم على أفضل تجربة مصرفية ومساعدتهم على تلبية جميع احتياجاتهم المصرفية.

ويذكر أن مجموعة الخزينة تعمل وبشكل دؤوب على تنمية قاعدة العملاء العالمية وتواصل السعي إلى تطوير المنصات الإلكترونية لتداول العملات الأجنبية لتلبي كافة احتياجات عملاء البنك، بالإضافة إلى توفير حلول التحوط والمنتجات الاستثمارية التي تلبي الاحتياجات الخاصة للعملاء مع توسيع نطاق المنتجات الاستثمارية التي يقدمها البنك.

نافع العبهول

الصين تشهد نموا سريعا للقروض الخضراء

أظهر تقرير أصدره البنك المركزي الصيني، أن القروض الخضراء في الصين حافظت على نمو سريع من نهاية يونيو 2021 إلى نهاية يونيو 2022، حيث تسرع الصين الجهود في النمو الأخضر.

وذكرت وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، أن القروض الخضراء غير المسددة بالرنمينبي والعملات الأجنبية بلغت 19.55 تريليون يوان (حوالي 2.90 تريليون دولار) حتى نهاية يونيو، بزيادة 40.4 بالمائة عن العام السابق، وفقا لبنك الشعب الصيني.

ويعد القرض الأخضر، شكل من التمويل تُوجّه الأموال من خلاله إلى مجالات مثل الحفاظ على الطاقة والطاقة النظيفة التي تساهم في حماية وتحسين البيئة.

وعلى وجه التحديد، بلغت القروض الخضراء للمشاريع التي تخدم خفض الكربون بشكل مباشر أو غير مباشر 8 تريليونات يوان و 4.93 تريليون يوان على التوالي.

ويبين التقرير، أن هذه القروض تمثل معا 66.2 بالمائة من إجمالي القروض الخضراء.

وفي النصف الأول من عام 2022، زادت القروض الخضراء غير المسددة في الصين بـ 3.53 تريليون يوان.

وكجزء من جهودها لتحقيق أهداف الوصول إلى ذروة الكربون والحياد الكربوني، أحرزت الصين تقدماً سريعاً في تطوير أنظمتها وأسواقها المالية الخضراء.

«آرثر دي ليتل»: «القطاع المالي» المساهم الأكبر في تحقيق الحياد المناخي العالمي

يورغ بفوستل

أندرياس بويلو

سلّطت «آرثر دي ليتل»، شركة الاستشارات الإدارية الرائدة على مستوى العالم، في تقرير جديد لها الضوء، على الدور الذي تلعبهُ المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات المالية عبر دول مجلس التعاون الخليجي على صعيد تسريع وتيرة تبني الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وأشار التقرير الذي حمل عنوان «تشكيل المستقبل بفعالية» إلى الزخم المتزايد الذي تكتسبه مبادرات الاستدامة على مدار السنوات الماضية، واحتلالها مركز الصدارة في أجندة العديد من أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات، والهيئات التنظيمية، والمستثمرون، والعملاء. وتغطي الالتزامات التي أطلقتها الحكومات والشركات لتحقيق الحياد المناخي أكثر من 90 في المئة من إجمالي الانبعاثات العالمية. ويُعد القطاع المالي المساهم الأكبر في هذه القائمة مقارنةً بالقطاعات الأخرى، ما يشير إلى الإمكانات التي تتمتع بها شركات التأمين لتحقيق مستويات عالية من الأداء.

ويعتبر تبني متطلبات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أمراً اختيارياً، لكن التطور لا يزال مستمراً. وتأتي الشركات من مجموعة متنوعة من البلدان وقطاعات الأعمال، ما يثبت أن أي شركة يمكنها تحقيق التميز، بما في ذلك الخدمات اللوجستية للاتصالات 20 في المئة، والعقارات 10 في المئة، والخدمات المالية 30 في المئة. وبالنسبة لشركات التأمين، فإن نصفها فقط يفصح عن المعلومات المتعلقة بممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ومع ذلك تعمل شركات التأمين الإقليمية على تطوير ممارساتها وتعزيز نضج تقاريرها.

وتعمل المؤسسات بين القطاعين العام والخاص على تطوير أطر للمشاركة في تمويل مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وأعلنت شركة «ماجد الفطيم» الرائدة في مجال تطوير وإدارة مراكز التسوق، عن تنفيذ إطار للتمويل الأخضر. ودخل صندوق الاستثمارات العامة السعودي، الذي يدير أصولا بقيمة 430 مليار دولار ويشارك بفاعلية في تعزيز التحول في السعودية، في شراكة مع شركة «بلاك روك». كما أنشأ بنك إتش إس بي س، والبنك الأهلي السعودي إطار عمل للتمويل المستدام، ما جعل البنك الأهلي السعودي أكبر مجموعة مصرفية في المملكة تطور أول إطار للتمويل المستدام. إضافة إلى ذلك تم تصنيف شركة البحر الأحمر للتطوير كشركة رائدة في قطاع العقارات، حيث الاستدامة مبدأ أساسي منذ بداية مشروع السياحة المتجددة.

ويشير اتحاد البورصات العربية إلى ثلاثة أنظمة لتصنيف الممارسات التي تغطي الشركات في المنطقة، ويوصّي غالباً باعتماد تصنيف «ريفينيتيف Refinitiv» نظراً لاستخدامه على نطاق واسع، وكونه يقيس مباشرة أداء الشركة مقابل المخاطر مما يوفر لنحو 97 في المئة من رواد الاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا درجات من أصل 100 نقطة. وتصنيف أداء الشركات على صعيد الممارسات ومدى التزامها وفعاليتها عبر 10 محاور رئيسية مع مراعاة نوع القطاع وحجم الشركة، ومن الأمثلة على ذلك أرامكو (44 نقطة)، ومجموعة زين (68 نقطة)، وبنك الإمارات دبي الوطني (35 نقطة)، بالإضافة إلى ستاندرد آند بورز، التي توسعت في مجال تصنيف الممارسات من خلال الجمع بين ملف ممارسات الشركة ومدى استعدادها للتكيف مع المتطلبات، في حين طورت MSCI مؤشر خاص والذي يقيس مدى الجهوزية للتعامل مع المخاطر.

قال أندرياس بويلو، الشريك في «آرثر دي ليتل» وعضو قطاع ممارسات الخدمات المالية في الشركة وأحد المشاركين في إعداد التقرير: «يتم ربط المؤشرات الرئيسية الخاصة بممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل متزايد بالمبادرات العالمية، مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومعايير المبادرة العالمية. ويشكل توجه مؤسسات الخدمات المالية في المنطقة نحو تعزيز ممارساتها وتقاريرها الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بحوكمة الشركات دليلاً على مدى القيمة والسمعة التي يضيفها التوسع في هذا المجال.»

وقال يورغ فون بفوستل، مدير في قطاع ممارسات الخدمات المالية في «آرثر دي ليتل»: «واجهت قطاعات الأعمال مجموعة من التحديات في تفعيل الممارسات. وعلى عكس الشركات في قطاع التصنيع أو السلع الاستهلاكية، لا تقدم شركات الخدمات المالية منتجات مادية. مما يعني تسخير العلاقات مع العملاء لدفع تأثير الممارسات من خلال حث العملاء على تغيير سلوكياتهم، والتعامل معهم كشركاء حقيقيين بدلاً من استبعاد بعض القطاعات.»